الشاهد لا يفيد واعلم ان هذا المقام
مجاز الافهام والذي يخطر بالبال هو ان
يقال المعني الذي نجده في انفسنا لا
يتغير بتغير العبارات ومدلولاتها
فان قولنا زيد قايم وزيد ثبت له
القيام واتصف بالقيام الى غير ذلك
تعبيرات عن معني واحد والانكار
مكابرة ولا شك ان مدلولات هذه
الالفاظ متغايرة فليس ذلك عين
مدلول الالفاظ ثم ان الشاك في وقوع
النسبة يتصور الاطراف والنسبة
البتة ولا يجد ذلك المعني عند عدم
قصد الاخبار ثم انه قد يقصد فيجد
ذلك المعني مع عدم علمه بوقوع
النسبة فليس ذلك المعني شيا
من العلوم فتدبر والله الموفق

كمن امر عبده الخ فانه يامره
ويريد انه لا يفعل ليظهر عذره عند
من يلومه بضربه واعتذر من علمه بانه

لا طلب

لا طلب في هذه الصورة كما لا ارادة
فالموجود صفة الامر لا حقيقة والحق
ان الامر عبارة عن حالة ذهنية
والانكار مكابرة والدليل
على ثبوت صفة الكلام اي التي
ثبت مغايرته للعلم والارادة فكما
سبق لانه يدل على الثبوت والمغايرة
معا الاجماع وتواتر النقل عن
الانبيا قال في التلويح ثبوت
الشرع موقوف على الايمان بوجود
الباري وعلمه وقدرته وكلامه وعلى
التصديق بنبوة النبي عليه السلام
بدلالة معجزاته ولو توقف شي
من هذه الاحكام على الشرع لزم
الدور وبين كلاميه تدافع لا بد في
التوفيق من التعمل فتامل من
غير قيام ما خذ الاشتقاق وهو
التكلم وقيامه يستلزم قيام الكلام
وهو المطلوب والمعتزلة يقولون

Copyright © King Saud University